المَدْخَل

وَاقِع التّرْجَمة القَانونية في الجَزائر وأهَمّيتُها

التّرجمة مادّتها الأساسية اللّغة؛ تتأثّر بتغيّر اللّغة، وتسايرها في تطوّرها أو تراجعها. فكلّما اتّسعت دائرة لغةٍ ما زادت حركة التّرجمة منها وإليها، والعكس، كلّما ضاق مجال اللّغة كلّما تضاءلت التّرجمة وتلاشت. ولما كانت التّرجمة وثيقة الصّلة باللّغة على مرّ الزمن، كان لا بدّ أن نتطرّق إلى واقع اللّغة في الجزائر ونتعرّف على أهمّ ما ميّزها.

- **الواقع اللّغوي في الجزائر**

شهدت الجزائر سلسلة طويلة من الاستعمارات والفتوحات على مرّ تاريخها، فسيطرت عليها حضارات كثيرة بكلّ مكوّناتها من لغات وديانات وعادات، وفي ذلك يقول المستشرق الألماني يوهان فولفغانغ فون غوته: "فإنّنا نلاحظ تسلسلاً غير منقطع من التّسلطات الأجنبية: فالفرنسيون قد جاؤوا بعد الأتراك الذين جاؤوا بعد العرب الذين جاؤوا بعد البيزنطيين الذين جاؤوا بعد الوندال الذين جاؤوا بعد الرّومان الذين جاؤوا بعد القرطاجيين. ويلاحظ أنّ الفاتح مهما كان يبقى سيّد المغرب إلى أن يطرد من طرف الفاتح الجديد الذي يخلفه"[1]. وعلى ضوء ما قاله غوته فالجزائر لطالما كانت وعاءً للغات عديدة كان لها دائمًا أثرها القوّي وبصمتها في الفرد الجزائري طيلة تاريخه وحتى في الفترة المعاصرة.

من يلقي نظرة فاحصة على الواقع اللّغوي الجزائري يخلص إلى أنّ درجة استعمال اللّغات في الجزائر ليست متساوية ولا متشابهة. فالعامّيات المهيمنة على المستوى الشّفهي هي التي تحقّق التّواصل بين المجموعات اللّغوية المختلفة، أمّا العربية الفصيحة واللّغة الفرنسية لا تستعملهما إلا أقليّة من المثقّفين. والأمازيغية أشكال عديدة في قوالب مختلفة، لها مناطقها النّافذة وتأدياتها ولهجاتها المختلفة. فوضع اللّغة في الجزائر يتّسم بالتّعدّد اللّغوي ممّا أدّى إلى وجود لغاتٍ كثيرة ذات مستويات متعدّدة، وهي[2]:

---

[1] ينظر الجزائر بين الماضي والحاضر، أندري برنيان وآخرون: ترجمة إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1984، ص 65.

[2] ينظر دراسة حول قرار تعميم اللغة العربية واستعمالها (رأي في التجربة الجزائرية)، صالح بلعيد، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

1- لغة المنشأ أو اللّغة الأم وهي قسمان: دارجات عربية وأمازيغية. وفي كل قسم تأديات مختلفة وكثيرة، تتنوّع من منطقة لأخرى سواء من الجانب الصّوتي أو الصّرفي أو التّركيبي أو الدّلالي. وهي اللّغات المحلية ذات الانتشار الواسع المستعملة في الحياة اليومية العادية.

2- اللّغة العربية الفصيحة وهي لغة المدرسة أو اللّغة الثّانية التي يتعرّض لها الفرد في المجتمع الجزائري.

3- اللّغة الفرنسية وهي لغة المدرسة أيضا أي ثالث لغة يتعلّمها الفرد الجزائري إلا أنّها ليست غريبة عليه لأنّه كان قد تعرّض لها في المحيط الخارجي عن المدرسة.

4- الهجين اللّغوي الذي يسمع في التّجمّعات السّكانية.

لذا فإنّ الفرد الجزائري يكون مزوّدا بنسق لغوي خليط: عربية دارجة أو أمازيغية، فإذا انتقل إلى الحضانة فإنّه يتعرّض للّغة الفرنسية مخلوطة بعامّية أو أمازيغية، ثم ينتقل إلى المدرسة ليجد لغة جديدة وهي العربية الفصحى. وقد يوظف المعلّم العامّية في تلقين دروسه، لتراهُ يواجه الازدواجية أو الثّنائية أو الثّلاثية.[1]

فالجزائر حوض متنوّع بلغات ذات أصول متعدّدة كالبربرية والسّامية واللاّتينية وغيرها. ولكلٍّ منها نصيبه في المجتمع من الاستعمال. ويقول صالح بلعيد[*] أنّ اللّغة الأم عادة ما تكون شفهية، وهي المتمكّنة أكثر في المجتمع والمسيطرة عليه، واللّغتان (العربية الفصيحة والفرنسية) مكتوبتان، وليس لهما نصيب معتبر في الاستعمال[2] إلاّ على مستوى الإدارات والمؤسّسات. فنجد الفرد الجزائري، المتعلّم وغير المتعلّم في الغالب، ذا لسان مزدوج، بسبب الاستعمال الدّائم للغة على حساب أخرى، وربّما لعامل توفّر لغة ما على أدوات تعبيرية أكثر دقّة.

كان هذا الواقع سببا في الازدواجية اللّغوية "*Bilinguisme*"، ويمكن أن نطلق عليه ما يسمّى بـ "*Diglossie*" لعامل الاحتكاك اللّغوي بين عدّة لغات؛ وذلك عندما يوظّف فرد ما أو جماعة

[1] ينظر مجلّة المجلس الأعلى للغة العربية، اللغة العربية، مجلة نصف سنوية، ع 6، ص:137.

[*] صالح بلعيد: أستاذ اللغة العربية بجامعة تيزي وزو، الجزائر.

[2] دراسة حول قرار تعميم اللغة العربية واستعمالها (رأي في التجربة الجزائرية).

معينّة لغتين مختلفين في آن واحد، إذ يمزج بينهما بفعل الاقتراض والتّحوّل من لغة إلى أخرى دون أن يشعر بذلك، حتّى إنّ تأثير لغة ما على حساب لغة أخرى واضح وجليّ. وهناك من يسمّي هذه الظّاهرة بالثّنائية اللّغوية: وهي استعمال الفرد أو الجماعة للغتين بأيّة درجة من درجات الإتقان، ولأيّة مهارة من مهارات اللّغة ولأي هدف من الأهداف[1]. وهذا يقودنا إلى أن ننظر في تدريس اللّغات بالجزائر، لنرى إن كان واقع تدريس اللّغة يختلف عن اللّغة في حد ذاتها في المجتمع الجزائري.

- **تدريس اللّغات في الجزائر**

تُدرس اللّغة العربية في الجزائر في مرحلة معينة تنقضي عند الحصول على شهادة البكالوريا وبعدها يتحوّل معظم اهتمام الطّلبة والأساتذة إلى اللّغات الأجنبية في العلوم والتّكنولوجيا، ويتراجع الاهتمام باللّغة العربية التي تُدرّس حاليًا في بعض المدارس والمعاهد كلغةٍ أجنبيةٍ، وتقول إنعام بيوض* أنّ العربية أصبحت لغةً إضافيةً ما يتسبّب في حصر تعليمها الذي أدّى إلى تدهور مستوى إتقانها.[2]

أمّا عن اللّغات الأجنبية الأخرى، لاسيما الفرنسية والانكليزية، فيبدأ الاهتمام بها بعد التّسجيل في الشّعب بالجامعات التي تقدّم موادّها باللّغة وهي إجبارية ليتمكّن الطّلبة من مواكبة البحث العلمي الدّولي في ميدان دراساتهم.

ويقول الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح* أنّ المستوى غير المرضي لتعليم اللّغات بالجزائر، جعلها تنفرد ببعض المشاكل التي لا تعرفها باقي البلدان العربية، والمتمثّلة في عدم استعداد الطّالب في مختلف العلوم لفهم ما يلقيه الأستاذ باللّغة الفرنسية والإنكليزية. ويرى معظم أساتذة اللّغات أنّ الحلقة المفقودة تكمن في ضعف تكوين المؤطّرين، وخلط في المفاهيم التي تتضمّنها المناهج التّربوية المعتمدة.[3]

---

[1] ينظر السابق.

* إنعام بيوض: مديرة المعهد العالي للترجمة بالجزائر، كاتبة وشاعرة ومترجمة جزائرية.

[2] إتقان اللغة العربية في تدهور مستمر، إنعام بيوض، حوار لجريدة الجزائر نيوز، النسخة الإلكترونية، 13 أكتوبر 2010، آخر زيارة في 12 جانفي 2013. www.djazairnews.info

* عبد الرحمان الحاج صالح: أستاذ وباحث في اللسانيات، مدير مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر.

[3] ينظر توصيات المؤتمر الوطني حول تعليم اللغات في الجزائر ووسائل ترقيتها، بالمعهد العالي للتسيير والتخطيط، برج الكيفان، الجزائر العاصمة، 02-04 نوفمبر 2009.

ويدعو الحاج صالح إلى إعادة النّظر في طرق تعليم اللّغات ومناهجه المعتمدة والحجم السّاعي، دون تجاهل النّقص والعجز المسجّل في المكوّنين، من أساتذة ومعلّمين[1]. الأمر الذي نراه خطوة إيجابية بالنّسبة للّغويين والمترجمين الجزائريين.

- **واقع التّرجمة في الجزائر**

حول واقع التّرجمة بالجزائر وحال حركتها يتحدث بعض الكُتاب الجزائريين من أهل الاختصاص في حقل التّرجمة. فينظر واسيني الأعرج* إلى مشكلة التّرجمة عندنا على أنّها بالغة التّعقيد وتطرح عدّة مشاكل مثل الحقوق الأدبية وأنّه لا يمكن بعث حركة التّرجمة في الجزائر إلاّ عن طريق بعث سياسة واضحة للتّرجمة تحدّد الأولويات على المدى القصير والمدى المتوسّط.[2]

ويوافقه الرّأي ميلود حكيم* الذي يعزو غياب حركة التّرجمة في الجزائر إلى الوضع الثّقافي العام بالبلاد وعدم وجود استراتيجية وطنية تحدّد أولويات التّرجمة، وأنّها لا تتمثّل إلاّ في أفعال وجهود فردية تحتكم إلى الهواية أكثر منها إلى الاحترافية، ويطالب بإيجاد هيئة رسمية تهتمّ بالتّرجمة والمترجمين في الجزائر.[3]

ويقول السّعيد بوطاجين*: "إنّنا نستورد حاليا ترجمات بمقدورنا إنجازها بأقلّ تكلفة ممكنة، بيد أنّ مؤسّساتنا لا تملك بُعد النّظر، وقد تملك هذا البعد ولكنّها لا تبادر لأسباب مركّبة. ومنها التّقاليد التّرجمية، وهي مرتبطة بالكفاءة والنّشر والمبادرة والتّسيير، أي بالفعل الثّقافي في نهاية الأمر، وبالأموال كذلك."[4]

فحركة التّرجمة مرتبطة بنشاطات المؤسّسات الفكرية في الجزائر وتُقاس بالكفاءة ومدى اتّساع نطاق النّشر أو ضيقه وروح المبادرة وحسن التّسيير. وما دام الفعل الثّقافي في هذه المؤسّسات ضئيلاً

---

[1] ينظر السابق.

* واسيني الأعرج: باحث وروائي جزائري، أستاذ كرزي بجامعة الجزائر المركزية وجامعة السوربون بباريس.

[2] ينظر واقع الترجمة في الجزائر لا يبشر بالخير، جريدة الشروق، العدد 2474، السبت 06 ديسمبر 2008، ص 23.

* ميلود حكيم: شاعر ومترجم جزائري.

[3] ينظر نفسه.

* السعيد بوطاجين: أستاذ وباحث وأديب ومترجم جزائري.

[4] الترجمة في الجزائر جهد أفراد لا تتبناه المؤسسات، كراس الثقافة، جريدة النصر، العدد 14002، الثلاثاء 8 جانفي 2013، ص 12.

فلا بدّ أن يتراجع فعل التّرجمة. فالترجمة منعزلة عن الفعل الثّقافي في الجزائر لذلك تأتي في المرتبة ما بعد الأخيرة[1]. والمترجمون والمؤلّفون وكلّ من يدّعي خوضه مجال التّرجمة لا يهتمّون بها ولا يولونها العناية الكافية، فلا نجد سوى جهود أفراد مبذولة نابعة عن قناعاتهم وهواياتهم.

"نحن لا نقرأ ما هو مترجم، ولا ما كتب بلغتنا، في الجامعة وخارجها، لذا لا يمكن أن نتوقّع من النّاشرين القيام بمشاريع خاسرة مسبقا" [2]. هنا يعزو بوطاجين مشكل التّرجمة الحقيقي إلى نقص بل انعدام المقروئية، إن صحّ القول، في الجزائر.

وفي رأي بشير خليفي* أنّ أزمة التّرجمة في الجزائر من أزمة الثّقافة. وهو مقتنع بأنّ أهمّية التّرجمة بأنواعها المختلفة تنبع في الأصل من التّعدّد اللّغوي في المجتمع الجزائري الذي أشرنا إليه في البداية، والرّغبة في تواصل ناجع بين أفراده[3]. ويقول: "لا يمكن أن ننفي الجهود المبذولة عبر المعهد العالي للتّرجمة أو أقسام التّرجمة ومخابر البحث المتخصّصة المنتشرة عبر ربوع جامعات الوطن في سعيها لتكوين مترجمين في تخصّصات التّرجمة المختلفة، إضافة إلى ما تقوم به بعض دور النّشر."[4]

صحيح أنّ احتضان الجزائر للمعهد العالي للتّرجمة وافتتاح عدّة أقسام متخصّصة في التّرجمة في الجامعات عبر كامل الوطن قد جعل البعض متفائلاً، إلاّ أنّ غياب استراتيجية واضحة وانعدام التّنسيق بين الأطراف المعنية من هيئات وأساتذة ومؤلّفين ومترجمين من أجل النّهوض بالتّرجمة والمترجم، يجعل من فعل التّرجمة أمرًا في غاية الصّعوبة.

وفي السّياق ذاته يرى ميلود حكيم أنّ دور المعهد العالي العربي للتّرجمة غير فاعلٍ في الميدان، ودور معاهد التّرجمة والآداب في جامعاتنا ودور مخابر ومراكز البحث لم تقدّم ما يكفي للتّرجمة[5]. ويقول: " مع ذلك يبقى أنّ القليل الذي تُرجم هنا في الجزائر بأقلام جزائرية يتطلّب مراجعة ونقدا لأنّ الكثير من التّرجمات المتداولة في السّوق تحتاج إلى نقد وتعديل، بل إنّ بعضها يحمل الكثير من

---

[1] ينظر السابق.

[2] نفسه.

* بشير خليفي: شاعر ومترجم جزائري.

[3] ينظر نفسه.

[4] نفسه.

[5] ينظر الترجمة في الجزائر جهد أفراد لا تتبناه المؤسسات، كراس الثقافة، جريدة النصر، العدد 14002، الثلاثاء 8 جانفي 2013، ص 13.

التّشويهات والإساءات للنّصوص الأصلية"[1]. هذا الأمر يقتضي تنصيب لجانٍ مختصة في التّرجمة على مستوى دور النّشر، وإخضاع التّرجمة للمراجعة الجادة، لبلوغ جودة عالية في التّرجمة يمكنها أن تكون انطلاقة باعثة لحركة التّرجمة بالجزائر.

ويوافقه الرّأي جيلالي خلاص* الذي ينظر إلى أنّ حركة التّرجمة في الجزائر "متخلّفة وحجمها ضئيل مقارنة بدول الجوار"[2]. وحول معهد التّرجمة بجامعة الجزائر يقول: "لم يخرّج مترجمين معروفين إلاّ القليل منهم على غرار حنفي بن عيسى"[3]، وهذا في نظره دليل على "انحدار المستوى التّعليمي"[4] في الجامعات الجزائرية.

أمّا إنعام بيوض فرأيها يختلف تمامًا عن رأي هؤلاء، إذ تعتقد أنّ المعهد العالي للتّرجمة فرصة رائعة تحصّلت عليها الجزائر. وهي متفائلة بمستوى المترجمين الجزائريين الذي تراه مقبولاً مقارنة بالمستوى الذي وصلت إليه التّرجمة في الدّول العربية الأخرى. وتؤكّد أنّ الجزائر تولي اهتمامًا كبيرا بالتّرجمة وهذا ينعكس في توافد الطّلبة المتزايد على هذا المعهد. كما تؤكّد أيضًا أنّ المعهد يسهر على توفير كلّ ما يحتاجه المترجم من التّدريب والتّمرن ليصل إلى رتبة مترجم متمكّن[5]. وفي اعتقادها أنّ تجربة المعهد خلال تظاهرة الجزائر عاصمة الثّقافة العربية كانت رائعة آملةً أن تتكرّر مثل هذه التّظاهرات التي تساعد على تطوير مستوى المترجمين في الجزائر.[6]

إنّ وفرة معاهد التّرجمة بالجامعات أو إنشاء المعهد العالي العربي للتّرجمة في بلدنا، لا يكفي وحده لتحقيق التّواصل العلمي والمعرفي الذي نتطلّع إليه من وراء حركة التّرجمة.

---

[1] السابق.

* جيلالي خلاص: مترجم وأديب جزائري.

[2] الترجمة في الجزائر متخلفة وحجمها ضئيل مقارنة بدول الجوار، جيلالي خلاص، جريدة الأحداث، النسخة الالكترونية، 21-10-2012، آخر زيارة في 3 جانفي2013
www.elahdath.net

[3] نفسه.

[4] نفسه.

[5] ينظر تأخر حركة الترجمة بالجزائر، إنعام بيوض، الندوة الدولية الاولى للترجمة الأدبية (منقول من تقرير صحفي جريدة الحوار يوم 05-12-2008)، الجزائر، 02-05 ديسمبر 2008.

[6] ينظر نفسه.

ويقترح ميلود حكيم حلولًا لا تختلف عن اقتراحات باقي الأساتذة والمترجمين السّابقين، كمبادرة الدّولة على نطاق واسع في إطار خلق استراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى دعم حركة التّرجمة والتّأسيس لها، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية، وإنشاء مجلس أعلى للتّرجمة مع ضرورة تسخير كافة الإمكانات المادّية والبشرية له، وتشجيع دور النّشر المعنية، وتنظيم مسابقات في الميدان.[1]

وفي الصّدد نفسه، يرى مصطفى قاسمي الحسني* في المعهد العربي العالي للتّرجمة بالجزائر مشروعًا جيدًا، إلاّ أنّه غير كاف، لأنّ الجزائر كان لا بدّ لها من استغلال مكانتها الاستراتيجية القريبة من الدّول الأوروبية وانفتاحها على الثّقافات الأجنبية الأخرى[2] لتبعث حركة التّرجمة في البلاد بروح جديدة وديناميكية.

أمّا بوداود عميّر* فرأيه أنّ التّرجمة في بلادنا تعاني من تخلّف فظيع وأنّ المجهودات الفردية وحدها لا تكفي بالنّهوض بالتّرجمة[3]. ويقول: "تتنافس الدّول المتحضّرة في إنشاء معاهد متعدّدة للتّرجمة ومؤسّسات للإشراف والمتابعة وجوائز لتشجيع المترجمين وتحفيزهم. ممّا لا شكّ فيه أنّ التّرجمة رغم ضروراتها الحتمية وأهمّيتها الكبرى، هي في الأساس عملية صعبة ومعقّدة، يستوجب لتحقيق أهدافها إمكانات مادّية وبشرية هائلة، قد لا تتمكّن معاهد التّرجمة أو المؤسّسات الجامعية لوحدها من بلوغ أدواتها وتحمّل كاهلها."[4]

فبإيماننا أنّ التّرجمة تلعب دورًا حضاريًا في التّحصيل العلمي وعملية الانفتاح على الآخر وربط الشّعوب وتواصلها فيما بينها، أصبح مؤشّر التّطوّر العلمي والمعرفي يقاس بحجم التّرجمة. إلاّ أنّ الحقيقة في الجزائر عكس ذلك، فقيام وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي بإلغاء شعبة التّرجمة نهائيا من كافة جامعات الجزائر دون إيجاد البديل يجعلنا خارج نطاق هذا الدّور الحضاري.

---

[1] ينظر الترجمة في الجزائر جهد أفراد لا تتبناه المؤسسات، كراس الثقافة، جريدة النصر، العدد 14002، الثلاثاء 8 جانفي 2013، ص 13.

* مصطفى قاسمي الحسني: أديب ومترجم جزائري.

[2] ينظر نفتقد مراكز متخصصة في الترجمة، مصطفى قاسمي الحسني، جريدة الشروق، العدد 2451، الأحد 09 نوفمبر 2008، ص 25.

* بوداود عميّر: كاتب وباحث ومترجم جزائري.

[3] ينظر الترجمة في الجزائر جهد أفراد لا تتبناه المؤسسات، كراس الثقافة، جريدة النصر، العدد 14002، الثلاثاء 8 جانفي 2013، ص 12.

[4] نفسه.

ورأي بوداود عميّر لا يختلف كثيرا عن السّابقين أيضا، إذ يرى أنّ الجزائر تزخر بطاقات بشرية هائلة في التّرجمة يشهد لها بالكفاءة والتّميز، غير أنّها عشوائية غير منّظمة ولن تستغلّ ما لم تتدخّل الدّولة الجزائرية في التّأسيس لمنجز ثقافي على أعلى مستوى، ليسمح لمثل هذه الطّاقات بتقديم مساهمتها النّاجعة لتنشيط حركة التّرجمة ببلادنا.[1]

ليست التّرجمة فعلاً حضاريًا وثقافيًا بقدر ما هي أحد ركائز صيرورة الاطلاّع والبحث والاكتشاف. ونظرًا لموقع الجزائر الجغرافي الذي يصل الشّمال بالجنوب والشّرق بالغرب، كان لا بدّ من وجود جسور للتّواصل عبر التّرجمة الذّاتية والغيرية. إلا أنّ الواقع يختلف تمامًا عن ذلك.

يقول محمد عاطف بريكي* في هذا الشّأن أيضًا: "واقع التّرجمة يبقى يراوح مكانه كأنّ القدر سطّر له نكبة أبدية برغم المساعي والمحاولات من بعض الأقلام على قلّتها وحركية بعض المؤسّسات التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بما يعيشه العالم من مخاض يومي بسبب العولمة التي شرّعت نافذتها على المستتر والظّاهر."[2]

فالتّكنولوجيا الحديثة في عصرنا جعلت كلّ ما يُنشر يُقرأ لحظة صدوره، وبذلك أصبحت المعرفة سريعة الانتشار على نطاق أوسع. وباعتبار أنّ الجزائر تحتل موقعًا استراتيجيًّا هامًّا، إلاّ أنّ الفعل التّرجمي قد هُمّش ربّما بسبب خمول المثقّف الجزائري أو لاعتبارات ماديّة تشمل الاستثمار في مشاريع ترجمية وكذا أتعاب المترجم.

وحول واقع التّرجمة دائمًا، نجد رأي مصطفى قاسمي قريبًا من آراء السّابقين، حيث يقول: "إنّ الجزائر لا تختلف عن بقية الدّول العربية باستثناء مصر، التي انتهجت نهجا قويّا في التّرجمة، والإمارات العربية المتّحدة صاحبة مشروع "كلمة"[3]. إلاّ أنّه ينظر إلى التّرجمة في الجزائر بمنظار متفائل، فأشاد

[1] ينظر السابق.

* محمد عاطف بريكي: شاعر ومترجم جزائري.

[2] نفسه.

[3] نفتقد مراكز متخصصة في الترجمة، مصطفى قاسمي الحسني، جريدة الشروق، العدد 2451، الأحد 09 نوفمبر 2008، ص 25.

بتظاهرة "الجزائر عاصمة الثّقافة العربية" التي يراها على أنّها ذات دور كبير في إعادة الاعتبار لميدان التّرجمة الحيوي.[1]

ويدعو مصطفى قاسمي دور النّشر عبر الوطن إلى مضاعفة الاهتمام بالتّرجمة، رغم التّحديات التي تعترض النّاشر كضعف المقروئية لاعتبارات مادّية وغيرها. كما أنّه يرجو أن تنشئ وزارة الثّقافة مراكز للتّرجمة تكون ملتقى للمترجمين لتبادل الأفكار والخبرات والتّجارب وغيرها.[2]

واقع التّرجمة وحركتها في الجزائر يتّسم بالضّعف والضّآلة والتّراجع. فرغم وجود المعهد العالي العربي للتّرجمة في الجزائر، غير أنّ حال التّرجمة يعاني على عدّة أصعدة، كغياب استراتيجية ثقافية ومؤسّساتية في هذا الشّأن. كما لا ننسى إلغاء شعبة التّرجمة من الجامعات الجزائرية. فتبقى التّرجمة في الجزائر محصورة في مجهودات فردية يتحمّل عناءها قلّة من المترجمين والكُتاب المهتمّين بالتّرجمة، وهذا في غياب شبه كلّي للمخابر المتخصّصة والمؤسّسات المعنية المطالبة بالاعتناء بالتّرجمة ودفع حركتها وتحريك جمودها وبعثها إلى التّطور والاحترافية أكثر.

- **تدريس التّرجمة في الجزائر**

سبب ركود حركة التّرجمة الرّئيسي، مثلما ركّز عليه جميع المترجمين والأساتذة والكتّاب والمؤلّفين المهتمّين بالتّرجمة، وأجمعوا عليه، هو استراتيجية تدريس التّرجمة في جامعات الجزائر. لهذا لابدّ أن نلقيَ نظرة حول هذه النّقطة الهامّة منذ البداية إلى غاية اليوم.

تعود بدايات تدريس التّرجمة بالجزائر إلى الفترة الاستعمارية الفرنسية، حيث كانت تدرّس في الجزائر ابتداء من سنة 1832 حين تمّ التّرخيص للمترجم العسكري آنذاك لتقديم دروس في العربية لصالح الموّظفين والعسكريين الفرنسيين. رغم أنّ مستوى تعليم العربية كان ابتدائيًّا، إلاّ أن هذه الدّروس شكّلت النّواة الأولى لمدرسة الآداب والتي تحوّلت إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بموجب القانون المؤرخ في 30-12-1909.[3]

---

[1] ينظر السابق.

[2] ينظر نفسه.

3 ينظر الموسوعة الحرة ويكيبيديا، جامعة الجزائر، أخر زيارة في 3 جانفي 2013 www.wikipedia.org

وبعد الاستقلال بدأت العديد من الجامعات والمعاهد تفتح شعبة التّرجمة على مستواها لضرورة تأهيل المترجمين المتخصّصين وحاجة الجزائر إلى التّرجمة المهنية خاصّة بعد مجيء الاستثمارات الأجنبية وصدور قانون الإجراءات المدنية الجديد ومحاولات بعض المسؤولين تعميم اللّغة العربية على مستوى المؤسّسات والإدارات.

لكنّنا لو نتأمّل جيّدا طرق تدريس التّرجمة سندهش لانعدام وجود برنامج موحّد على مستوى جامعة واحدة فما بالك على مستوى الوطن بأسره. فانعدام برنامج وزاري أو برنامج مشترك بين الجامعات يجعل أستاذ التّرجمة في حيرة من أمره حول كيفية اختيار طريقة مناسبة ومنهج ملائم لتقديم مادّته. فيَهُمّ في تقديم درسه وفق معارف سابقةٍ أو كتابٍ قد لا يكون مناسبًا للمستوى السّنوي أو يستنجد بالتّكنولوجيا والشّبكة العنكبوتية وغيرها.

وأمام هذا المعوّق يجد الطّلبة بدورهم صعوبات في تلقي المادّة التّعليمية وفي فهمها كذلك. والأمر الذي يزيد من دهشتنا هو اتّسام التّدريس بالطّابع العفوي والتّلقائي والتّشتّت. فانعدام تنسيق حيّ بين أساتذة مقاييس التّرجمة وأساتذة مقاييس اللّغات ولغات الاختصاص يؤدّي لا محالة إلى فشل ذريع.

فنجد أستاذ التّرجمة يقرّر ترجمة مواضيع علمية أو قانونية ويجبر الطّالب على ترجمتها في زمنٍ معيّنٍ أو يمتحنه فيها دون إدراكه أنّ الطّالب لم يتلقَ دروسًا في مقاييس لغات الاختصاص وليس لديه فكرة حول خصائص النّصوص العلمية أو القانونية مثلاً. فالتّنسيق إذن مهمّ وضروري من أجل تحقيق أهداف تدريس التّرجمة المرجوة والوصول إلى نتائج مُرضية.

ونتيجة هذه السّياسة المتّبعة في تدريس التّرجمة ولهذه الأسباب أُلغي مؤخرًا فرع التّرجمة في كلّ جامعات الجزائر لا سيما بعد الإصلاحات الأخيرة وسط الأنظمة التّدريسية حيث تبنّت نظام ل-م-د (ليسانس-ماستر-دكتوراه)، علمًا أنّ هذا النّظام لم يُطبّق على شعبة التّرجمة لعدم ملاءمتها ذلك، الأمر الوزاري الذي خلّف استياءً كبيرًا وسط أساتذة التّرجمة وطلابها.

أمّا عن باقي كليات اللّغات في الجزائر، فهناك من اعتمد برنامج ل-م-د، حيث فتحوا المجال في طور ماستر لغات لتخصّص التّرجمة، الأمر الذي نعتبره خطوة إيجابية لتحسين وضعية التّرجمة في الجزائر والنّهوض بها. فالاهتمام بالتّرجمة في أطوار ما بعد التّدرّج يفتح المجال للبحث العلمي في هذا الميدان ويزيد من اتساعه وآفاقه.

- **أهمية التّرجمة القانونية في الجزائر**

بما أنّ موضوع هذا البحث يتناول جزءًا هامّا في التّرجمة القانونية، فلا بدّ أن نتعرّف عليها وعلى نشأتها ونكتشف وظيفتها وأهمّيتها في المجتمع الجزائري.

أ. نشأتها

شهدت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي نشوء مهنة "التّرجمان" التي كانت غير مألوفة حينئذٍ. حيث يذكر عصمان بن شريف في كتابه: "البريطانيون في الجزائر"، أنّ داي الجزائر عيّن لكل قنصل من قناصلة الدّول العظمى "ترجماناً" وانكشاريًا تركيًا. وكانت مهمّة التّرجمان التّرجمة والحراسة، ويرافق القنصل عند أداء مهامه. ويحرص القنصل على أنّ يلق التّرجمان معاملة كيّسة وأمينة من جانب السّلطات الرّسمية وأهالي المدينة. وكان ترجمان القنصل البريطاني يقوم أيضاً بدور الحراسة في إقامة القنصل الرّيفية، وعمل في الأسطول البريطاني حيث اكتسب معرفته باللّغة الإنكليزية.[1]

وازدهرت مهنة التّرجمان خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية. فقد استعانت فرنسا بالجزائريين لأداء مهّمة التّواصل بين الإدارات الفرنسية والأهالي، رغم أنّها جنّدت عددًا معتبرًا من المستشرقين الفرنسيين والغربيين لدراسة المواقع وعادات الجزائريين وتقاليدهم ولغاتهم ولهجاتهم المختلفة. وخلال تلك الفترة تُرجمت نصوصٌ ومخطوطات عديدة من العربية إلى الفرنسية.[2]

ولا ننسى مجهودات جمعية العلماء المسلمين التي أسّسها عبد الحميد بن باديس، ومدرسة "الثّعالبية" التي أسّسها ابن أبي شنب. فقد كوّنت هاتان المناراتان عددًا كبيرًا من مزدوجي اللّغة

[1] ينظر البريطانيون في الجزائر، عصمان بن شريف، (ترجمة إ. بيوض)S.M R للنشر والتوصيل، 2001، ص 20.

[2] ينظر تعليم وتقييم الترجمة في الجزائر. "دراسة تحليلية نقدية لتجربة شخصية في تعليم وتقييم الترجمة"، إنعام بيوض، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، جانفي 2007، ص 148.

متمكّنين من التّرجمة من العربية وإليها بكفاءة عالية جداً، الذين حسب رأي الأستاذ بابا عمر سليم*، كانوا يتمتّعون بالكفاءة اللّغوية النّاتجة أساسًا عن الاهتمام بدروس التّرجمة من اللّغة العربية وإليها، وأيضا لواقعهم اللّغوي آنذاك في اكتساب لغتين. وتقلّدوا لاحقًا مناصب في التّعليم والقضاء ومنهم من ارتقى إلى مناصب وزارية.[1]

وبعد الاستقلال، كانت حركة التّرجمة ضعيفة إذ تميّزت سنوات الاستقلال الأولى "بحملات استعجالية لسدّ الفراغ الهائل في الكتاب عموماً، وفي الكتاب العربي خصوصا"[2]. وكان اهتمام الدّولة الجزائرية آنذاك تلبية أكبر قدر ممكن من الكتاب العربي فتوجّهت نحو المشرق لاستيراده. وبعد أن تفطّنت الجزائر إلى عدم ملائمة محتويات هذه الكتب الشّرقية المستوردة مع قيم الجزائري واحتياجاته، أنشأت المعهد التّربوي للتّكفل بالكتاب وكان معظم ما يكتب مترجمًا بجهود بعض العاملين في سلك التّعليم.[3]

ويتبيّن في هذه المرحلة أنّ التّرجمة القانونية لم تجد مكانًا لها كون المجتمع الجزائري حينها، بجميع طبقاته وأسلاكه التّعليمية والقضائية وغيرها، ذا لسان مزدوجٍ لا يحتاج إلى ترجمة وثائق قانونية. وكان من المفروض أن يكون أثر هذه الازدواجية اللّغوية إيجابيًا على حركة التّرجمة، إلاّ أنّ ما حدث كان العكس تمامًا، إذ تأجّجت النّعرات الجهوية والقبلية، فغرق الوضع بين معرّب ومفرنس، وعربي وأمازيغي.[4]

وبقي حال التّرجمة يتخبّط في صراعات لغوية، يريد كلّ فاعليها أن تسيطر لغته على المجتمع. وكذلك كانت حال التّرجمة القانونية، فقد كان يسيطر عليها بعض خريجي كلية الحقوق والموثّقين، وهذا ما نراه في معظم العقود التّوثيقية والوثائق القانونية والإدارية التي تعود إلى فترة الاستقلال الحديثة، إلى أن جاء القانون التّأسيسي لمهنة المترجم التّرجمان الرّسمي الذي يحدّد مرسومه التّنفيذي رقم

* بابا عمر سليم: دكتور في التّرجمة وأستاذ محاضر بجامعة الجزائر.

[1] ينظر نفسه، ص 148-149.

[2] ينظر نفسه، ص 149.

[3] ينظر نفسه.

[4] ينظر نفسه.

95-436 المؤرّخ في 18 ديسمبر 1995، شروط الالتحاق بهذه المهنة وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها.[1]

ب. واقعها

اكتسحت التّرجمة القانونية مؤخّرًا مكانةً هامّةً في المجتمع الجزائري لاسيما بعد صدور قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصّادر يوم 25 أفريل 2008 ودخوله حيّز التّنفيذ سنة 2009، الذي يفيد بإجبارية تعريب الوثائق على مستوى كافة المؤسّسات القانونية. فتقول المادّة الثّامنة منه: "يجب أن تقدّم الإجراءات والعقود القضائية من عرائض ومذكّرات باللّغة العربية، تحت طائلة عدم القبول. يجب أن تقدّم الوثائق والمستندات باللّغة العربية أو مصحوبة بترجمة رسمية إلى هذه اللّغة، تحت طائلة عدم القبول. تتمّ المناقشات والمرافعات باللّغة العربية. تصدر الأحكام القضائية باللّغة العربية تحت طائلة البطلان المثار تلقائيا من القاضي."[2]

فلم تعد التّرجمة تمثّل مشكلاً بعد الآن لا سيما بعد فتح عدّة مسابقات اعتماد مترجمين رسميين وتوظيف ما يفوق عن 700 مترجم منذ أن صدر قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد. ولما أصبح للمترجم دور واضح في المنظومة القانونية، ظهرت حركة ترجمة قانونية في إطار تعريب المؤسّسة القضائية لم تشهد لها البلاد نظيرًا.

وصدرت مؤخّرًا تعليمة عن وزير العدل الجديد تفيد بإلغاء إجبارية ترجمة المستندات والوثائق وهذا نزولا عند طلب المحامين الذين أزعجتهم تكاليف التّرجمة الرسمية بحجة "رفع الغبن عن المتقاضين". وقد أثار الأمر جدلاً وسط المترجمين الرّسميين. إلاّ أنّ حقيقة الأمر بعيدة عن إلغاء هذه المادّة. فقد أكّد الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين أنّ هذه التّعليمة لا تطرح أيّ إشكال قانوني في تنفيذها، لأنّها لا تلغي المادة الثّامنة من قانون الإجراءات المدنية بل هي مجرّد مذكّرة تفصيلية لتوضيح

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 79 ، 20 ديسمبر 1995.

[2] قانون الإجراءات المدنية والإدارية (الجزائر)، سنة 2008، المادة 8.

الأمور بدقّة وتجاوز العراقيل والعقبات التي أثقلت المتقاضين منذ دخول قانون الإجراءات المدنية حيّز التّنفيذ في أفريل 2009.[1]

ويشمل هذا التّوضيح أنّ القصد من التّرجمة يقتصر على الوثائق والمستندات الصّادرة من دول أجنبية، لأنّ الأمر يتعلّق هنا بسيادة الدّولة وهذا أمر منطقي، فضلا عن بعض الوثائق الأساسية في الملف بطلب المحكمة. وبما أنّ معظم الوثائق التي تصدرها الإدارات الجزائرية تُحرّر باللّغة الفرنسية[2]، فهذا هو الإشكال الأساسي الذي ينبغي معالجته على جميع الأصعدة.

ج. أهمّيتها

ما التّرجمة إلاّ مرحلة أساسية لعملية إيصال المعلومات، وخاصّة في مجال التّرجمة القانونية، ويمكن القول كذلك أنّ الالتزامات القانونية وأهدافها متعدّدة. فالنّص القانوني يقدم في صيغ إدارية أو جنائية أو مدنية أو تنظيمية، وعليه ينبغي على التّرجمة ذات الطّابع القانوني أن تدعم أهداف هذه الصّيغ لتأدية وظيفتها على أكمل وجه ليس على مستوى الإدارات ومؤسّسات تشريع القوانين وتخطيط الدّساتير فحسب وإنّما في المجتمع بأكمله على وجه الخصوص.

وتنصبّ التّرجمة القانونية على المستندات والوثائق ذات المواضيع والصّيغ القانونية، كالعقود والأحكام، وعليه فإنّ ترجمتها إلى لغة أخرى تعتبر ترجمة قانونية بغرض إيجاد صيغة مناسبة وبديلة ومطابقة للمستند نصًا وموضوعًا يراعي فيه المترجم القواعد والمصطلحات ذات الصّلة بالموضوع ويبرز المفهوم الأصلي دون أيّ اختلاف أو غموض.

ولعلّ أهمّ جانب في التّرجمة القانونية هو ذلك المرتبط بترجمة العقود التي تندرج ضمن الإطار الإسلامي، بخصوص الأحوال الشّخصية كالزّواج والبناء والطّلاق والخلع والكفالة وغيرها، وفي المعاملات كالبيوع والقروض والهبات والوصايا والأوقاف والحبوس وغيرها.

ويجب التّنويه إلى إنّ التّرجمة القانونية من العربية في هذا الإطار خاصّة جدّا لأنّها لا تراعي النّظم والتّراكيب اللّغوية فقط، وإنّما ينبغي أن تراعي الإطار الإسلامي أيضا في دلالتها.

---

[1] ينظر مذكرة الوزارة لا تلغي القانون ودوائر أزعجها إلغاء ترجمة الوثائق، جريدة الخبر اليومي، العدد 6923، 13 ديسمبر 2012، ص 2.

[2] ينظر نفسه.

والتّرجمة القانونية الفقهية من أصعب التّرجمات فهي ليست كبقية المعارف الأخرى الأدبية أو الاجتماعية أو السّياسية أو الاقتصادية، لأنّها ترتبط بعقيدة وأحكام أصول فقه أكثر من ارتباطها بمعلومات تعارف عليها الإنسان واستقاها من علاقاته الممتدّة عبر التّاريخ. لذلك، مع أخذ الواقع اللّغوي في الجزائر وازدواجية المجتمع اللّغوية بعين الاعتبار، فإنّ هذا النّوع من التّرجمة يتطلّب مهارة لغوية وأدبية وشرعية ودقّة فائقة وتعامل خاصّ وقدر واسع من الحرص والمسؤولية حتى لا يتعرّض للتّشويه والخلط المتعمّد لاسيما أنّنا نعيش في عالم تتصارع فيه الحضارات وينظر فيه بعضهم للإسلام نظرة معارضة.

في الختام، لطالما كانت الجزائر حوضًا للغات مختلفة خلقت ازدواجية لغوية في المجتمع أشاد البعض بإيجابياتها، وجعلها البعض الآخر من أهمّ الأسباب التي أثّرت في تعليم اللّغات والتّرجمة في البلاد. وتقاربت وجهات النّظر حول حركة التّرجمة وواقعها في الجزائر وأجمعت على ركودها وضعفها مقارنة بالدّول الأخرى في عصر العولمة الذي يقتضي الانفتاح على الآخر ويوّسّع حلقات التّواصل بين الشّعوب. باستثناء التّرجمة القانونية التي عرفت مؤخرًا حركية لم تشهدها البلاد من قبل بفضل التّعديلات القانونية التي عايشتها الأسرة القضائية في السّنوات القليلة الأخيرة. وفي خضمّ كلّ ذلك، يتزايد الاهتمام بالتّرجمة القانونية الإسلامية التي تنطوي على مفردات ومصطلحات ذات شحنة دينية وخصوصية محليّة التي تجعل من ترجمتها أمرًا شاقًا لغياب مكافئات في اللّغة المنقول إليها وتعذّر ترجمتها.